الاقتصاد المصرى وتقرير المصير

بقلم:

د. نادر رياض

■ www.naderriad.com

كان لنا لقاء الأسبوع الماضى مع وفد من الاتحاد الأوروبى واتحاد الصناعات التركى، التقى بنا كممثلين لاتحاد الصناعات المصرية والاتحاد العام للغرف التجارية وبعض الشخصيات الصناعية حيث رأس الجانب التركى الأستاذ الدكتور Gueven Sek رئيس جامعة توب التابعة لاتحاد الصناعات التركى، الذى أنشأها الاتحاد لتكون قاعدة للبيانات والدراسات والاستقصاءات داخل تركيا وخارجها والتى توظف نشاطها لخدمة الصناعات التركية وكذا لخدمة التأهيل الصناعى بمستواه الأفقى والرأسى.

وكان الغرض من هذا الاجتماع الأولى التنسيق بين الجانب الصناعى التركى ونظيره المصرى بغرض إقامة مشروعات مشتركة بين الجانبين فى الأنشطة التى يحتاجها الاقتصاد المصرى والسوق المصرى الواعد فى المرحلة الحالية والمستقبلية وذلك بمباركة من الاتحاد الأوربى.

فاجأنا أحد الشخصيات التابعة للجانب الأوربى بمقولة لا تخلو من المعنى والمغزى والمضمون إذ قال إن البعض يرى فى مقدور مصر أن تصبح خلال ١٥ سنة فى موقع تركيا الحالى على الخريطة الدولية وأضاف أنه فى مقدور مصر أيضاً أن تصبح فى موقع باكستان الحالى فى غضون ١٥ شهراً فقط، وقد أفرد رد الجانب المصرى عبارات لا تخلو من اللباقة وحسن اللياقة منها أن أوروبا هى الشريك الأول للتبادل التجارى السلعى مع مصر بعد السعودية وفى زيادة هذه المعدلات يمكن للاقتصاد المصرى أن يحقق مكانة مرموقة على الخريطة الاقتصادية الدولية فى أقل من هذه الفترة.

أما فى مجال الاجتهاد فى سرد مجالات التعاون التى تحتاجها البلاد فقد أورد الجانب المصرى أن الشواطئ المصرية بطول البحر الأحمر والمتوسط تعتبر الأطول بفارق كبير عن أى من الدول الأوربية باستثناء الدانمارك وهو الأمر الذى يفتح المجال رحباً أمام نشاط المصايد السمكية وتصنيع الأسماك وتعليبها على ظهر السفن أو فى مراكز على الشاطئ تخصص لهذا الغرض وهو الأمر الذى ينسحب أيضاً على نشاط الصيد وتصنيع الأسماك على ضفاف بحيرة ناصر .

كما اقترح البعض مجال تصنيع عربات النقل المبرد لتعمل على الطرق البرية وكذا المحملة على عربات السكك الحديدية والتى يمكن تشغيل تلك الوحدات فى مخازن وساحات تابعة لمحطات السكك الحديدية ومخازنها على امتداد خطوطها ومحطاتها.

واقترح البعض الأخر تصنيع البتروكيماويات من مجروش البلاستيك بجميع أنواعه ومشتقاته إذ أن أى منها لا يصنع فى مصر باستثناء البروبلين.

أشاد البعض الآخر بتكامل صناعة الكابلات الكهربائية باعتبار أن مصر لها رصيد كبير فى هذه الصناعة يمكن التكامل معها فى إنتاج ما لا يتم تصنيعه حالياً منها.

وانتهى هذا الاجتماع التحضيرى باتفاق على لقاء آخر على أن تنتهى جامعة توب التركية من إعداد دراسات مبدئية عن جدوى العائد من تلك الأنشطة وهو أمر يدخل فى نطاق الطرح الجيد والدراسة المتخصصة للموضوعات التى جرت مناقشتها.

بقى أن نؤكد أن الاقتصاد المصرى يقف الآن فى مفترق الطرق فإما أن تتكاثر عليه نتائج ومسببات التردى الاقتصادى التى تشهده الحقبة الحالية فيزداد ميل السفينة إلى أن تصل لنقطة الانقلاب فلا ينفع معها أية محاولات أو أن تتضافر الجهود وتتكامل الايجابيات فى العودة بها لحالة الاتزان بعيداً عن الخطر لتستكمل بعدها مسيرتها الواعدة برجالها وفكرها القومى التقدمى والتنموى إلا أننا ومع التسليم بالحاجة الفعلية لجذب الاستثمارات الخارجية المباشرة بما تحمله من خبرات صناعية متخصصة وخطوط إنتاج حديثة وجودة فى الأداء وتكامل فى منظومة العمل إلا أن هذا لا يجب أن يحد من ضرورة إطلاق الإمكانيات الصناعية المحلية فى إقامة الأنشطة التى تتكامل مع خطة الدولة الصناعية فى المجالات ذات الأولويات وذلك بتشجيع من الدولة وتجاوب من المؤسسات المصرفية فى دعم وتشجيع التمويل الوطنى/ الوطنى دون انتظار لشريك أجنبى قد لا يتوفر أو يتأخر عن اللحاق بالمشروعات ذات الأولوية المتقدمة.

كلى أمل وتفاؤل فى أن مصر بماضيها العريق حيث سجل لها أنها كانت أول دولة عرفها العالم ذات سيادة ولها ملك يحمل تاجاً ولها جيش نظامى وقوانين مكتوبة وشرطة نظامية وسجلات للمعاملات من بيع وشراء وزواج ومواريث ولها إحصاءات للبشر وللحيوانات أيضاً ناهيك عن نظام ضرائبى قبل سبعة آلاف سنة من الآن سبقت به العالم. هذه الدولة العظيمة قادرة على صناعة مستقبل أفضل لأبنائها ليضعهم فى مكانهم الصحيح تحت الشمس.كما أن الاقتصاد القوى هو وحده القادر على تحقيق طموح أبناء الوطن فيتحقق الرضا فى أرجائه وجنباته.